البحوث والدراسات

# الامتيازات التجارية الأجنبية في الكويت بين عامي (١٩٣٥-١٩٧٥م)

د. عايد عتيق جريد*


## ملخص:

أدت الامتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها الشركات الأجنبية – كالبريطانية والأمريكية – في الكويت حتى عام ١٩٧٥ إلى استنزاف موارد الثروة الوطنية، وتأخر التنمية، وتعطيل الطاقات البشرية بها، التي كان أبرزها في مجال نقل وتنزيل البضائع الواردة بالبواخر، والثروة النفطية، والمناقصات الحكومية، والبنوك.

وفي ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان حجم ونوعية الامتيازات التجارية الأجنبية في الكويت في الفترة ما بين عامي ١٩٣٥–١٩٧٥م، مع بيان مدى تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت، كما تهدف إلى بيان الأدوار الرئيسة التي لعبها الكويتيون في تأميم هذه الاحتكارات.

ولهذا تناولت الدراسة في التمهيد العوامل التي أدت إلى وجود الممارسات الاحتكارية التجارية الأجنبية، ومدى وعي أفراد المجتمع الكويتي بواجباتهم وقيامهم بمسؤولياتهم، ثم تطرقت إلى الامتيازات التجارية الأجنبية وتأميمها في تلك الفترة، وأخيراً، جاءت الخاتمة لترصد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.


## مقدمة:

لم تعرف الكويت منذ بداية عهدها أي نوع من أنواع الاحتكارات أو الامتيازات الأجنبية التي تحد من حركة التجارة أو تقيد مزاولة الأعمال الحرة فيها[١] إلا فرض

---

* تاريخ حديث ومعاصر.

(١) العدساني، خالد. (١٩٤٧). نصف عام للحكم النيابي في الكويت. ٢ جمادى الأولى ١٣٥٧– ٢٥ شوال ١٣٥٧هـ. ط٢. بيروت. ص ٢٨.

بعض الضرائب* كضريبة الغوص على اللؤلؤ(٢)، ولكنه في عام ١٩٠٤ وافق حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥م) على منح الحكومة البريطانية وحدها حق استخدام مكتبي البريد والتلغراف؛ وكان ذلك لهدف تطوير العلاقات مع بريطانيا بما يخدم مصالحهما المشتركة(٣)، إلا أن الشيخ مبارك كانت سياساته في صالح التجار الكويتيين كتجار اللؤلؤ وأصحاب السفن، ومثالاً على ذلك فإنه لم يسمح للتجار الأوروبيين بالعمل في الكويت(٤)، فقد رفض في ١٩٠٦ طلباً تقدم به أحد الأجانب لمنح امتياز استخراج الأسفنج**، الذي يؤثر في الغوص*** على اللؤلؤ(٥).

ومع بدء أعمال (شركة البواخر الهندية البريطانية) (British India Steam Navigation Company) قبل الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر الممارسات

---

* تذكر مريم جويس: "إن الشيخ (مبارك) فرض سلسلة من الضرائب، بما في ذلك ضريبة على الواردات، وأخرى على اللؤلؤ، وكذلك على المنازل والحجيج". للمزيد انظر: جويس، مريم. الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦م رؤية إنجليزية - أمريكية. ص ١٤.

(٢) الشملان، سيف. (١٩٧٥). تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي. جـ١. ط١. دولة الكويت: مطبعة حكومة الكويت. ص ٣١٩-٣٢٠.

(٣) ميلكوميان، يلينا. (٢٠١١). دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر. ترجمة: ماهر سلامة. ط ١. دولة الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية. ص ٣٢.

(٤) سلوت، ب.ج. (٢٠٠٨). مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة ١٨٩٦-١٩١٥م. ترجمة: السيد عيسوي أيوب. مراجعة وإشراف: عبدالله الغنيم. ط١. دولة الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية. ص ٤٣٥.

** تقدم التاجر الأجنبي مرة أخرى في ١٩١١ لمنحه امتياز استخراج الأسفنج عن طريق المعتمد البريطاني في الكويت الكولونيل شكسبير Shakespeare، وأوضح الشيخ مبارك للمعتمد أن هذا العمل يؤدي إلى خسارة الكويت، للمزيد انظر: الشملان، سيف. تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي. جـ١. ط١. ص ٣٤١.

*** شكلت تجارة اللؤلؤ أحد أهم الموارد المالية للكويت. وكان الغوص على اللؤلؤ يمثل النسبة الكبرى للمشتغلين فيها حتى عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

(٥) سيف الشملان، المرجع السابق، ص ٣٤١.

الاحتكارية التجارية في الكويت، نتيجة لعدة عوامل، كان أولها: النفوذ البريطاني* في الكويت بعد توقيع بريطانيا اتفاقية الحماية مع الكويت في ٢٣ يناير ١٨٩٩، التي كان من بنودها "أن يلتزم الشيخ مبارك الصباح وورثته بأن لا يقبل وكيلاً أو قائم مقام من جانب دولةٍ أو حكومةٍ في الكويت أو يتنازل عن قطعةٍ أخرى في حدوده بغير رخصة (الدولة البهية القيصرية الإنجليزية)"(٦).

وفي مقابل هذا الالتزام تعهدت بريطانيا بحماية الكويت، التي كانت محل أطماع من الدول الأوروبية كروسيا وفرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية التي كانت تحاول فرض سيطرتها على الكويت.

كما أعطت هذه الاتفاقية الحق لبريطانيا في إدارة الشؤون الخارجية للكويت؛ مما جعل لها الرأي الأول فيما تراه مناسباً في كل مسألة خارجية، ومن ثم كانت هي من تضع الشروط على الشركات التجارية الأجنبية التي تتقدم بعروضها للعمل في الكويت(٧)، كما كان رعاياها يتمتعون بمعاملة خاصة، فلا تفرض عليهم رسوم إلا بمراجعتها(٨).

---

* يرجع اهتمام بريطانيا بالكويت لعدة أسباب كان أهمها ما ذكره المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مالكولم جون ميد Malcolm John Meade في مارس ١٨٩٨م: "إن الكويت تتمتع بأحد أفضل الموانئ في الخليج العربي، وإذا لم نسيطر عليها حفاظاً على مصالحنا، فإنه ليس من الحكمة أن نتركها فريسة في أيدي أية قوة أخرى". للمزيد انظر: جويس، مريم. (٢٠٠١). الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦م رؤية إنجليزية – أمريكية. ترجمة: مفيد عبدوني. ط١. الجمهورية اللبنانية: دار أمواج للنشر والتوزيع. ص ١٠.

(٦) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 3 Archive Editions, 1994, p.574-606.

(٧) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.649.

(٨) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.639.

إلى جانب هذا النفوذ البريطاني أسهم المتنفذون* في تمكين الأجانب من الفوز بالاحتكارات التجارية المتنوعة وبأثمان وشروط زهيدة(٩).

وفي مقابل هذه المطامع كان أفراد المجتمع الكويتي يتمتعون بالوعي الديني والوطني والقومي؛ نتيجة لوجود المدارس ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة** والمجلس التشريعي ١٩٣٨***، بالإضافة إلى زيارة المصلحين والمفكرين العرب للكويت، الذين أسهموا في تكوين الشخصية الإصلاحية، من خلال بث الأفكار الإصلاحية والآراء الحرة وبيان وسائل الإصلاح، كما كانوا

---

* في زمن الشيخ مبارك الصباح لم يكن للوسطاء وجود بين السلطة والشركات، وهذا ما ذكره الرحالة البريطاني لوريمر Lorime: "الاحتياط ملمح من الملامح الواضحة في كل الترتيبات السياسية للشيخ مبارك، فالسكان يتعاملون مباشرة معه، ولا يحصل أي أجنبي على تسهيلات دون موافقته". للمزيد انظر: لوريمر، ج.ج. دليل الخليج. القسم الجغرافي. جـ ٤. ص ص ١٣١٦-١٣٤٢.

(٩) خالد العدساني، المرجع السابق، ص ٢٨.

** مع بداية القرن العشرين تأسست المدارس النظامية بالكويت كالمدرسة (المباركية) ١٣٣٠هـ/١٩١١م، كما تأسست (الجمعية الخيرية العربية) ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م؛ للتثقيف ومواجهة النشاط الأمريكي، كما أرسلت العديد من البعثات الطلابية، أولها لكلية الأعظمية ببغداد ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ووصل عدد الطلبة المبعوثين في العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧م إلى ٢١٩ طالباً، منهما لأمريكا ولإنجلترا، كما أسست أول مكتبة (الأهلية) ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م، وتأسست أيضاً أولى مؤسسات المجتمع المدني (النادي الأدبي) ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م، تلاه العديد من المؤسسات في الخمسينيات، التي ناقشت القضايا الوطنية والعربية بشكل فاعل وأسهمت في تقوية الوعي الديني والوطني والقومي بين أفراد المجتمع، وكان لصحفها مثل (مجلة الإرشاد) لجمعية الإرشاد الإسلامية و(الإيمان) للنادي الثقافي القومي دور في تثقيف المجتمع في قضاياه.

*** شهدت الكويت قيام العديد من المجالس، أولها (مجلس الشورى) ١٩٢١، الذي كانت أحكامه وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و(المجلس البلدي) ١٩٣٠، و(مجلس المعارف) ١٩٣٦، و(المجلس التشريعي) ١٩٣٨، و(مجلس الصحة) ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م، و(المجلس التأسيسي) ١٩٦٢، و(مجلس الأمة) ١٩٦٣.

يحثون الكويتيين على مقاومة بريطانيا وتحقيق الاستقلال، وكان من بينهم الشيخ محمد أمين الشنقيطي والشيخ عبدالعزيز الثعالبي والشيخ حافظ وهبة، كما لعب مصلحو الكويت دوراً مؤثراً في ذلك، منهم الشيخ عبدالله خلف الدحيان، والشيخ يوسف عيسى القناعي، والشيخ عبدالعزيز الرشيد.

بالإضافة إلى ذلك كان لحركات التحرر والاستقلال التي شهدها العالم العربي في الخمسينيات دور مؤثر على الوطنيين للتخلص من الهيمنة البريطانية؛ فحينما قام الرئيس جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ انعكس هذا الحدث على النادي الثقافي القومي الكويتي؛ فاجتمع أعضاؤه للوقوف مع عبدالناصر(١٠)، كما كان العدوان الذي يمارسه الغرب بحق الشعوب العربية يثير مشاعر الكويتيين، كدعمهم لإسرائيل والعدوان الثلاثي على مصر بقيادة بريطانيا وفرنسا ١٩٥٦، الذي استنكره الكويتيون وقاطعوا البضائع الفرنسية والبريطانية، إلى جانب ذلك أثارت الجرائم البشعة التي قامت بها فرنسا بحق الشعب الجزائري في منتصف القرن العشرين مشاعر الكويتيين.

كل العوامل السابقة ولدت الإحساس عند الكويتيين بأهمية المشاركة الإصلاحية والتخلص من الهيمنة الأجنبية، وما يؤكد هذا الوعي ما ذكره المعتمد البريطاني بالكويت هارولد ديكسون Harold Dickson: "قال لي أحد الشخصيات الكويتية البارزة أنت لا تستطيع أن تلومنا – نحن العرب – لأننا نريد محاكاة الغرب، والأخذ ببعض النظم مثل النقابات وغيرها من الوسائل لحماية حقوق عمال شركة النفط، عندما نسمع عن هذه البرامج التي تُبث حول مثل هذه الموضوعات في الغرب، وإذا كانت إنجلترا تشهد إضراباً لسائقي سيارات نقل البترول لزيادة أجورهم، فلماذا لا نفعل نحن نفس الشيء؟"(١١).

---

(١٠) لقاء شخصي مع الأديب محمد السداح. أمين عام أول اتحاد للأندية الكويتية (١٩٥٧). بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

(١١) ديكسون، هـ. ر. ب. (٢٠٠٢). الكويت وجاراتها. ترجمة: فتوح الخترش. ط٢. دولة الكويت: دار ذات السلاسل. ص ٦١١.

بصورة عامة كانت هذه أبرز العوامل التي أدت إلى منح الامتيازات وتمكين السيطرة الاحتكارية الأجنبية وهيمنتها في الكويت، ودرجة وعي أفراد المجتمع بمسؤولياتهم.

- الامتيازات الأجنبية في الكويت ١٩٣٥ – ١٩٧٥م.
- تأميم شركة النقل والتنزيل (حمال باشي) ١٩٣٥م.

كانت مهمة نقل وتنزيل البضائع الواردة بالبواخر في الكويت عملاً مشاعاً، يحترفه كثير من أصحاب السفن الشراعية من الكويتيين(١٢)، ومع بدء أعمال (شركة البواخر الهندية البريطانية) British India Steam Navigation Company) في الكويت قبل الحرب العالمية الأولى، بدأت شركة النقل والتنزيل (حمال باشي)* التابعة لها احتكار هذه المهمة، فكانت خدماتها محل نقد من الكويتيين، الذين عانوا كثيراً من المتاعب والمصاعب منها، ولم تفكر الحكومة أو التجار في وضع حد لتصرفاتها(١٣).

ونتيجة لذلك أطلقت دعوة في عام ١٩٣٥ من قبل الكويتيين لتأميمها، عندما تقدمت مجموعة من التجار بمشروع إلى الحاكم الشيخ أحمد الجابر الصباح يقترحون فيه فصل (حمال باشي) عن أعمال (شركة البواخر الهندية البريطانية) عن طريق تأسيس شركة مساهمة يطلق عليها (شركة النقل والتنزيل)(١٤)، كما اقترحوا أن تمنح لشركة منظمة وذات رأس مال كبير، يكون

---

(١٢) العدساني، خالد. (دون تاريخ). مذكرات خالد سليمان العدساني. ص ٣٧.

* حمال باشي: اسم يطلق على سفن صنعت في الكويت في الثلاثينيات، وقد ظهرت الحاجة إليها حين زاد حجم البضائع التي قامت بإحضارها البواخر القادمة للكويت، ولم تستطع السفن الأخرى إحضارها للساحل، وعندما تأسست شركة النقل والتنزيل ١٩٣٥ عرفت محلياً (شركة حمال باشي)، للمزيد انظر: الحجي، يعقوب يوسف. صناعة السفن الشراعية في الكويت. ص ص ٣٣-٣٥.

(١٣) الحاتم، عبدالله. (٢٠٠٤). من هنا بدأت الكويت. ط٣. الجمهورية اللبنانية: المطبعة العصرية. ص١٨٣.

(١٤) عبدالله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

بإمكانها نقل البضائع التجارية وتنزيلها، والتعهد إلى (شركة نفط الكويت) Kuwait Oil Company Limited البريطانية الأمريكية، بنقل وتنزيل جميع معداتها أياً كان حجمها وثقلها(١٥).

اقتنع الشيخ أحمد الجابر الصباح بالمقترح، وأبدى ترحيبه به واستعداده له مادياً وأدبياً، حتى انتقل (حمال باشي) إلى أيدي الكويتيين فور تأسيس (شركة النقل والتنزيل)، وشكل مجلس إدارة لها من كبار المساهمين، وبلغ رأس مالها مائة ألف روبية بما يقارب ٦,٦٦٦ جنيهاً إسترلينياً(١٦)، وأصبحت أول شركة يتم تأميمها في الكويت(١٧).

لكنه في ١ من شوال ١٣٥٧هـ/ نوفمبر ١٩٣٨م صدرت دعوة شعبية لحلها، عندما رفعت عريضة موقعة من أعيان الكويت ومختلف طبقاتهم مطالبين بحلها؛ لكونها لم تفتح المجال لجميع المساهمين، وإنما انفرد بالسيطرة عليها عدد قليل منهم، وقد طرح أعضاء المجلس التشريعي هذا الأمر* لوضع حل يرضي الطرفين، وكان من ضمن الأعضاء المعتدلين من يريد حلاً وسطاً، وكان الحاكم مؤيداً لهذا الحل إلا أن أصحاب الشركة رفضوا أي تسوية للشركة، وعلى أثرها أصدر المجلس قراراً يقضي بإلغاء امتيازها لمصلحة دائرتي الصحة والمعارف(١٨).

حصلت معارضة شديدة من قبل المحتكرين لهذا القرار، لكن الشيخ يوسف القناعي – وهو أحد أعضاء المجلس التشريعي – رأى من جانبه دعم

---

(١٥) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٨.

(١٦) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٨.

(١٧) عبدالله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٨٣.

* المجلس التشريعي: أول مجلسٍ تشريعي في تاريخ الكويت عام ١٩٣٨، فقد شرع قانوناً أعطى صلاحيات واسعة للأمة، للمزيد انظر: العدساني، خالد. مذكرات خالد سليمان العدساني. ص ٨-٧٦.

(١٨) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٨.

هذا القرار، فكتب إلى الشيخ أحمد الجابر مضبطة، وقام ابنه عيسى بجمع تواقيع التجار ومن يهمهم الأمر، ولاقت هذه المضبطة تأييداً كبيراً، ثم عرضها الشيخ يوسف القناعي على الشيخ أحمد الجابر، وأقنعه بضرورة الموافقة، فألغيت الشركة* وأممت لصالح الشعب(١٩)، وأما أصحاب الشركة فقد أعيد لهم جميع أثمان ممتلكاتها ومنشآتها التي كانت جميعاً من صافي الأرباح(٢٠).

من الواضح أن أصحاب (شركة النقل والتنزيل) تأثروا بممارسات بريطانيا الاحتكارية، وهذا يدل على أن الاستعمار البريطاني للكويت كان من بين سلبياته ترسيخ ثقافة الاحتكار في عقول بعض التجار، وكان يدعم هذه السياسة الاحتكارية في بلدان منطقة الخليج العربي من خلال معتمديهم الذين يشهدون توقيع العقود التجارية ووضع الشروط، كما يتولون مخالفة المحتكرين في حال عدم التزامهم ببنود العقد للاستفادة من قيمة المخالفة(٢١).

لا حظنا أيضاً أن (المجلس التشريعي) لعب دوراً في منع الاحتكار، وكان ذلك نتيجة تمتعه بصلاحيات واسعة من خلال قانونه الصادر في ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، الذي جاء في خمس مواد، كان من أبرزها المادة (١): "الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين"، والمادة (٢): "مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، وكل أمر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه"، فمن خلال هذه الصلاحيات سار المجلس في طريق الإصلاح(٢٢).

---

* في عام ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م أدمجت الشركة ضمن أعمال الجمارك والموانئ، للمزيد انظر: الحاتم، عبدالله. من هنا بدأت الكويت. ط٣. ص ص ١٨٣-١٨٤.

(١٩) عبد الله الحاتم، المرجع السابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

(٢٠) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ص ٣٦-٣٨.

(٢١) مسيرة وطن لعبدالعزيز السيد. (٢٠١٥). **صحيفة الوسط البحرينية**. مملكة البحرين. العدد ٤٥٣٢.

(٢٢) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥.

من الإنجازات التي حققها المجلس أيضاً أنه أصدر مرسوماً يقضي بإلغاء جميع الاحتكارات[٢٣]، والتي كان منها احتكار صنع (مشروب الناملیت)* لصاحب معمل أجنبي لقاء رسم زهيد يدفعه للحكومة سنوياً؛ مما جعله وحده يملك حق التحكم في الأسعار والاستخفاف بجودة النوع ونظافته، ولكن المجلس عندما درس في ٥ رجب ١٣٥٧هـ/ ٣٠ أغسطس ١٩٣٨م ظروف حصول المحتكر على هذا الامتياز ألغاه، وتنازل عن رسم الحكومة، فترك الباب مفتوحاً للمتنافسين ترقية لنوع أصناف المشروبات لطمأنة المستهلكين[٢٤].

ومن الاحتكارات التي ألغاها (المجلس التشريعي) امتياز بيع المصارين (مصير الذبائح)، التي كان يحتكرها صاحب امتياز واحد، يشتري المصران الواحد بآنة واحدة** ويبيعها على مقاول آخر بسعر يراوح بين ١٢ و ١٨ ضعفاً، وكان يدفع سنوياً للحكومة مبلغ ١٦٠٠ روبية؛ بما يقارب ١٠٦ جنيهات إسترلينية لقاء هذا الاحتكار[٢٥].

إن هذا الاحتكار من أغرب أنواع الاحتكارات؛ إذ تنص الاتفاقية المعقودة على إلزام جميع الجزارين وبائعي المصران ببيع جميع ما لديهم لصاحب الاحتكار مهما شح معهم أو تحكم في زهد الثمن، وبإلغاء هذا الاحتكار نجح

---

(٢٣) السعدون، عادل. (٢٠٠٧). أوائل كويتية. **صحيفة القبس**، دولة الكويت. العدد ١٢١٤٠. ص ٤٠.

* أول مصنع لمشروب الناملیت كان في عام ١٩٣٦، والناملیت هو شراب يصنع من الماء والسكر وروح اللومي. للمزيد انظر: السعدون، عادل. (٢٠٠٧). أوائل كويتية. **صحيفة القبس**، دولة الكويت. العدد ١٢١٤٠. ص ٤٠.

(٢٤) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ٣٦.

** كل ١٦ آنة تعادل روبية واحدة، والروبية تعادل ٧٥ فلساً كويتياً، للمزيد انظر: العبدالمغني، عادل. دليل معرض العملة الكويتية عبر التاريخ. دولة الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية. ص ١٣.

(٢٥) السعدون، عادل. (٢٠٠٧). أوائل كويتية. **صحيفة القبس**، دولة الكويت. العدد ١٢١٤٠. ص ٤٠.

المجلس في إنصاف الجزارين الوطنيين من تحكم المحتكر، وترك الناس أحراراً يبيعون أشياءهم ومنتجاتهم كيفما شاؤوا(٢٦).

ومقابل هذه النجاحات التي حققها المجلس التشريعي كان البريطانيون متخوفين من أن يأتي الدور على (شركة نفط الكويت) (KOC) صاحبة امتياز التنقيب عن النفط في الكويت(٢٧)، التي أنشأتها كل من شركة النفط البريطانية (APOC) وشركة الخليج الأمريكية (Gulf Oil)(٢٨)، وكان هذا التخوف واضحاً عندما توجس مديرها الإنجليزي المستر سكوت Mr.Scott من حزم وعزم أعضاء المجلس الذين جدوا في إلغاء كثير من الامتيازات والاحتكارات؛ ولاسيما من إقدامهم وجرأتهم في أمور الإصلاح(٢٩).

كان هذا الحذر واضحاً أيضاً على المعتمد البريطاني في الكويت ديكوري DE GAURY عندما قابل العضوين المنتدبين* من قبل المجلس، ونبههما على أنه لا يحسن بالمجلس أن يكاتب مباشرة (شركة نفط الكويت) (KOC).

استغرب المجلس هذا الرأي تجاه شركة تجارية محضة حكمها كحكم الشركات الأجنبية الأخرى الموجودة في الكويت؛ مما جعله يطالب بأحقيته في الاطلاع على الرسائل المتبادلة بين ممثل الحاكم وشركة نفط الكويت، وبالفعل

---

(٢٦) العدساني، خالد. (١٩٤٧). نصف عام للحكم النيابي في الكويت ٢ جمادى الأولى ١٣٥٧– ٢٥ شوال ١٣٥٧هـ. ط٢. بيروت. ص ص ٢٨–٢٩.

(٢٧) العدساني، خالد. (دون تاريخ). مذكرات خالد سليمان العدساني. ص ٥٥.

(٢٨) قلعجي، قدري. (١٩٧٥). النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت. دمشق: دار الكتاب العربي. ص ص ١٩٦–١٩٨.

(٢٩) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ص ٥٣–٥٦.

* أبلغ ديكوري المجلس أنه لا يستطيع التراسل معهم في الشؤون الرسمية التي تجري بين حكومته وإمارة الكويت، واقترح عليهم انتداب أعضاء ليكونوا واسطة نقل الاتصال الرسمي الذي يتم بينه وبين الحاكم إلى أعضاء، ووافق المجلس على ذلك، للمزيد انظر: العدساني، خالد. مذكرات خالد سليمان العدساني. ص ص ٥٣–٥٦.

نجح المجلس في ضمان هذا الحق بعد اجتماع أعضائه مع المعتمد، وأصبح ممثل الحاكم لدى شركة نفط الكويت يرسل للمجلس صوراً من تلك الرسائل المتبادلة بين الحاكم والشركة، ومتى ما رأى المجلس وجهة نظر معينة في هذه الرسائل كتب للشركة وجهة نظر أعضائه(٣٠).

لم يكمل المجلس التشريعي* مدته فَحُلَّ في ٢٥ من شعبان ١٣٥٧هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨م، لعدة أسباب، كان من أبرزها تحول وجهة النظر الإنجليزية تخوفاً من الوطنيين الكويتيين على النفوذ والمصالح البريطانية، فضلاً عن الذعر الذي أصابهم بعد ما شاهدوا من سرعة انتقال العدوى إلى جميع شعوب الإمارات العربية والهندية الخاضعة لنفوذهم(٣١).

## تأميم صناعة النفط ١٩٧٥:

شهدت الكويت في أول الثلاثينيات تنافساً بريطانياً أمريكياً للفوز بالامتيازات النفطية؛ فلم يسمح البريطانيون للأمريكان بالحصول على أي امتياز إلا بالاشتراك معهم(٣٢)، خاصةً أن الشيخ مبارك الصباح تعهد للمقيم البريطاني بالخليج العربي في ٢٦ من ذي القعدة ١٣٣١هـ، ٢٧ أكتوبر ١٩١٣م بأنه لن يمنح أي امتياز إلا بعد أخذ رأي الحكومة البريطانية(٣٣).

وبعد مفاوضات دارت بين البريطانيين والأمريكان، اتفقوا في ديسمبر ١٩٣٣ على أن تشترك (شركة النفط البريطانية) (APOC) و(شركة الخليج

(٣٠) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ص ٥٣-٥٦.

* تم تشكيل المجلس مرة أخرى في أواخر عام ١٩٣٨، ولكنه حُل في عام ١٩٣٩ بسبب الخلاف حول الدستور المقدم من أعضاء المجلس الذي تضمن صلاحيات واسعة للمجلس والدستور المقدم من الحاكم.

(٣١) خالد العدساني، المصدر السابق، ص ص ٨- ٧٦.

(٣٢) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ١٩٦-١٩٨.

(٣٣) نادي الخريجين. (١٩٥٤). **مجلة الفجر**، الكويت. العدد ١٤. السنة الأولى. ١٢ صفر ١٣٧٤هـ/ ٤ مايو ١٩٥٤م. ص ٣.

الأمريكية) (Gulf Oil) معاً في الحصول على الامتياز من حاكم الكويت، وكان من أبرز نقاط هذا الاتفاق تشكيل شركة عاملة (شركة نفط الكويت المحدودة*) (KOC) و(شركة تنقيب الخليج)، ويجري تقاسم إنتاجها من قبل (الشركة الأنجلو إيرانية) و(شركة الخليج الأمريكية) بسعر التكلفة.

شكل هذا التحالف قوة للفوز بالامتيازات النفطية، ولهذا منح الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٣٤م امتياز التنقيب عن النفط إلى (شركة نفط الكويت المحدودة)(٣٤)، والتزمت الشركة بسداد مبلغ ٤٧٥٠٠٠ روبية للكويت بعد توقيع الاتفاقية التي تألفت من ٢٠ مادة، مع سداد ٩٥٠٠٠ روبية سنوياً كقيمة إيجار، وعن كل طن من النفط تنتجه الشركة يتم تحصيل ٣ روبيات، بشرط أن ألا تقل هذه المتحصلات عن ٢٥٠٠٠ روبية في السنة(٣٥).

يقول الباحثان السوفيتيان (ن. أ. دلين) و(ل. س. زفيريفا): إن امتياز إنتاج النفط الكويتي تم الحصول عليه في ذلك الوقت الذي خضعت فيه الكويت سياسياً لبريطانيا، وفي ظل هذه الظروف استطاعت بريطانيا أن تفرض على الكويت شروطاً مجحفة في أثناء إبرام الاتفاقية(٣٦).

كان الأمريكان والإنجليز على علم بوجود النفط** بكميات كبيرة، وبالفعل اكتشف النفط في عام ١٩٣٨ بمنطقة (برقان)، التي إلى يومنا هذا بها أكبر

---

* أسست (شركة نفط الكويت المحدودة) برأس مال قدره ٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني، للمزيد انظر: قلعجي، قدري. (١٩٧٥). النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت. ص ص ١٩٦-١٩٨.

(٣٤) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ص ١٩٦-١٩٨.

(٣٥) يلينا ميلكوميان، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٣٦) يلينا ميلكوميان، المرجع السابق، ص ٧٤.

** عقد الشيخ أحمد الجابر اتفاقاً مع الميجر هولمز Holmes على حفر بئرين ارتوازيتين في العشرينيات، فمن المؤكد أن هذه الأعمال أعطت معلومات وافية عن إمكانية وجود النفط، للمزيد انظر: عبدالعزيز الرشيد. (١٩٢٨). التاريخ، **مجلة الكويت**، جـ ٦. المجلد الأول. صفر ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م. ص٢٢١.

حقول النفط في العالم[٣٧]، وفي عام ١٩٤٦ صدرت الكويت أول شحنة نفط[٣٨]، وأخذ الإنتاج بالتصاعد؛ إذ وصل معدل الإنتاج اليومي في عام ١٩٤٩ إلى ٢٤٦,٣٨٥برميلاً يومياً[٣٩]، ووصلت صادرات النفط من الكويت إلى بريطانيا في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٥٠ إلى ٥٧,٨٪؛ الأمر الذي أسهم في بناء الاقتصاد البريطاني[٤٠]، كما حصلت بريطانيا في عام ١٩٥٣م على ٢٠ طناً من بترول الكويت، وهذه الكمية تساوي ٤٠٪ من صادرات الكويت من البترول، وكان توسعها في صناعة البترول في منطقة الشرق الأوسط؛ لازدياد احتياجاتها من البترول للأغراض الصناعية وغيرها[٤١].

تذكر مارغريت كلارك في مقال لها نشر في صحيفة (بتروليوم تايمز) في عام ١٩٥٣: "إن أهمية نفط الكويت في الاقتصاد البريطاني ليس مبالغاً فيها، وربما كانت نصف سيارات لندن تسير بواسطة نفط الكويت"[٤٢].

ونتيجة لأهمية النفط في الاقتصاد البريطاني والأمريكي كان من الضروري لهم استمرار سيطرتهم عليه، خاصة أنه في يونيو ١٩٥١ توقف الإنتاج في إيران[٤٣]، عندما قامت الحكومة الإيرانية بقيادة رئيسها الدكتور محمد مصدق بتأميم (شركة النفط الإنجليزية الإيرانية)، التي كانت تنتج حينها أكثر من ٣٣ ٪ من كامل إنتاج الشرق الأوسط[٤٤]، وقد لاقى هذا القرار ترحيباً

(٣٧) الكويت في صحف العالم. (١٩٥٥). **صحيفة الكويت اليوم**. الكويت. العدد ٣٦، ٨ محرم ١٣٧٥هـ/ ٢٧ أغسطس ١٩٥٥م. ص ص ٦-٨.
(٣٨) صحيفة **الكويت اليوم**، المصدر السابق، ص ص ٦-٨.
(٣٩) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ص ١٩٩-٢٠٠.
(٤٠) ديكسون، هـ. ر. ب، المرجع السابق، ص ص ٢٧٨-٢٨٣.
(٤١) الكويت ثالث الدول إنتاجاً للبترول. (١٩٥٥). صحيفة **الكويت اليوم**. الكويت. العدد ٣٤. السنة الأولى. ٢٤ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ/ ١٣ أغسطس ١٩٥٥م. ص ٦.
(٤٢) ديكسون، هـ. ر. ب، المرجع السابق، ص ص ٢٧٨-٢٨٣.
(٤٣) ديكسون، هـ. ر. ب، المرجع السابق، ص ٢٨١.
(٤٤) مريم جويس، المرجع السابق، ص ٢٩.

من شعوب المنطقة؛ لذلك كان البريطانيون يجرون التحريات من خلال جواسيسهم الذين يعينونهم كعاملين في شركة نفط الكويت لرصد تحركات الوطنيين الكويتيين(٤٥)؛ وذلك لإيجاد المبررات للتدخل في الشؤون الداخلية، لكن الوطنيين كانوا يدركون نواياهم، فمن خلال الصحافة الكويتية – ومنها (مجلة الفجر) – فضحوا الجواسيس الذين أجروا ضمائرهم وعقولهم للاحتكار والاستغلال، معتمدين على وثائق تخص شركة نفط الكويت(٤٦).

لم تتوقف بريطانيا عند هذه الوسيلة بل كانت تشن من خلال صحفها حملات على طريقة الحكم في الكويت بالتدخل لإيجاد حكم ديمقراطي، لكن الكويتيين كانوا يعرفون الديمقراطية التي يريدونها ويمارسونها في عدن* والبحرين؛ فلم يسمحوا بتدخلهم في شؤونهم الداخلية، مما جعل البريطانيين – بعد فشلهم في إثارة الكويتيين – يلجؤون إلى إثارة السلطات على العناصر الوطنية(٤٧).

وفي ظل هذه التطورات والأوضاع السياسية التي كان يعيشها العالم العربي بعد نكبة عام ١٩٤٨ – عندما تواطأت بريطانيا مع الصهاينة على احتلال الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى انتشار موجة حركات التحرر في العالم العربي في الخمسينيات كاستقلال ليبيا عام ١٩٥١ – كان الكويتيون يطمحون

---

(٤٥) نفط وجاسوسية. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**. دولة الكويت. العدد ٤٣. السنة الرابعة. ١٨ صفر١٣٧٨هـ/ ٩ سبتمبر ١٩٥٨م. ص ٩.

(٤٦) القبض على الجواسيس. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**. دولة الكويت. العدد ٤٤. السنة الرابعة. ١٦ سبتمبر ١٩٥٨م. ص ١.

* حرص البريطانيون على التدخل في شؤون عدن الداخلية، وقد أثبتت محاولاتهم أنهم يسعون إلى طمس عروبة عدن والقضاء على الاتجاه التحرري فيها، وخير مثال على ذلك ما حدث في انتخابات مجلس عدن التشريعي لعام ١٩٥٩؛ ففي هذا المجلس حرم المواطن (اليمني) من حق الانتخاب، بينما سمح للفرد البريطاني أن يزاول هذا الحق الانتخابي، وكأنه ابن البلد الحقيقي.

(٤٧) القبض على الجواسيس. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**. دولة الكويت. العدد ٤٤. السنة الرابعة. ١٦ سبتمبر ١٩٥٨م. ص ١.

لتحقيق النجاح الذي حققه محمد مصدق، وبالفعل بدؤوا خطوتهم الأولى مع مطلع حكم الشيخ عبد الله السالم الصباح في عام ١٩٥١م؛ فكان أول تطوير للاتفاقيات البترولية هو الأخذ بمبدأ المناصفة؛ فالاتفاقية المبرمة بين الكويت و(شركة نفط الكويت المحدودة)، التي كانت مدتها خمسة وسبعين عاماً عدلت وأضيفت لها سبعة عشر عاماً، واتبعت الكويت مبدأ المناصفة الذي أنهى فترة العائدات السابقة[٤٨]، بأن تخضع الشركة لضريبة دخل حسبت بشكل أصبحت فيه الأرباح تقسم بالتساوي بين الشركة والحاكم[٤٩].

بعد هذا النجاح عقدت الكويت والسعودية في عام ١٩٥٨ اتفاقية مع اليابان لاستثمار النفط في المنطقة المحايدة، كما منحت في ١٠ يناير ١٩٦١م الامتياز الثالث للتنقيب عن النفط في المنطقة البحرية لمجموعة (شل) الهولندية[٥٠].

تحققت هذه النجاحات نتيجة لعدة عوامل، كان من أبرزها الوعي الوطني عند الكويتيين؛ فالصحافة الوطنية كمجلة (الفجر) كانت تطالب بأن تكون الثروة البترولية تحت تصرف الشعب، وأن تستغل في تحرير البلاد العربية المستعمرة من قبل الغرب[٥١]، الذين لم يتقبلوا أي حديث عن قضية فلسطين، كالمعتمد البريطاني في الكويت الذي اعترض في ١٩٥٨ على أحد المهرجانات لوجود تمثيلية تتحدث عن فلسطين المحتلة، خوفاً من أن تعلم الكويتيين كره إسرائيل[٥٢]، كما وصل الحال بصحف الغرب إلى المطالبة باحتلال الكويت

(٤٨) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ص ٢٠٠-٢٠١.
(٤٩) ديكسون، هـ. ر. ب، المرجع السابق، ص ص ٢٧٤-٢٧٥.
(٥٠) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ص ١٨-١٩.
(٥١) أضواء الفجر. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**. دولة الكويت. العدد ١٩. السنة الرابعة. ٢٦ شعبان ١٣٧٧هـ/ ١٧ مارس ١٩٥٨م. ص١.
(٥٢) مجلة الفجر. (١٩٥٨). العدد ٢٦. السنة الرابعة. ٢٤ شوال ١٣٧٧هـ/ ١٣ مايو ١٩٥٨م. ص ١.

لحماية النفط؛ الأمر الذي جعل الكويتيين يطالبون بنسف النفط ومنشآته عند أول بادرة باحتلال الكويت(٥٣).

لعبت الصحافة الوطنية أيضاً دوراً في كشف اختلاسات (شركة نفط الكويت) لحصة الكويت من النفط؛ إذ كانت الشركة تقوم ببيع النفط بأسعار بخسة وتعطي الكويت حصتها، ومن ثم تقوم الشركات المشترية ببيع النفط بالأسعار العالمية ويذهب الفرق للمستعمر، الذي يتمثل في شركاته(٥٤).

إن معارضة استغلال ثروة الكويت لم تقتصر على الكويتيين فقط، بل حتى البريطانيون الشرفاء كانوا يرفضون هذه الممارسات؛ ففي مقال نشر في (صحيفة التريبون العمالية) الإنجليزية في ١٨ يوليو ١٩٥٨م، أعلن رفض التدخل الإجرامي البريطاني في الشرق الأوسط؛ كونه لا يستند إلى أي قدر من العدالة ضد حقوق الشعوب العربية(٥٥).

وإلى جانب دور الوطنيين توسعت جهود الحكومة الكويتية خارجياً لتأميم نفطها؛ حيث شاركت الدول العربية في العمل على تنسيق السياسة النفطية؛ فقد استضافت في عام ١٩٥٩ المؤتمر الخاص بمشكلات النفط العربي، الذي أسفر عن التوصل إلى مشروع اتفاقية يتضمن توصيات للدول العربية باتخاذ سياسة موحدة بإنتاج النفط وأسعاره، بالإضافة إلى توسيع مشاركة الدول العربية في تطوير ثرواتها الوطنية والتصرف فيها(٥٦).

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الحكومة عدلت في عام ١٩٦٢ الاتفاقية

---

(٥٣) باسم النفط يريدون استعمارنا. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**. دولة الكويت. العدد ٣٨. السنة الرابعة. ١٩ محرم ١٣٧٨هـ/ ٥ أغسطس ١٩٥٨م. ص ص ١–٨.

(٥٤) دولة داخل دولة. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**. دولة الكويت. العدد ٦٠. السنة الرابعة. ٢ ديسمبر ١٩٥٨م. ص ٣.

(٥٥) الوطن العربي والصحف الأجنبية. (١٩٥٨). **مجلة الفجر**، دولة الكويت. العدد ٣٧. السنة الرابعة. ١٢ محرم ١٣٧٨هـ/ ١٩ يوليو ١٩٥٨م. ص ٦.

(٥٦) يلينا ميلكوميان، المرجع السابق، ص ٨٢.

المبرمة بين الكويت و(شركة نفط الكويت المحدودة)، وكان من أهم التعديلات تخلي الشركة عن ٩,٢٦٢ كيلومتراً مربعاً؛ أي ٥٠٪، من أراضي امتيازاتها، كما تم في عام ١٩٦٣ تأسيس (شركة نفط الكويت الوطنية)، التي يمتلكها القطاعان الكويتيان العام والخاص، والتي حصلت على امتياز المنطقة التي تخلت عنها (شركة نفط الكويت) في مايو ١٩٦٢، وهكذا انتهجت الكويت سياسة نفطية ذات نهج وطني هادف إلى كسر الطوق الاحتكاري(٥٧).

حققت هذه الإنجازات تغييراً كبيراً في حجم العائدات المالية للكويت من النفط، ففي عام ١٩٥٥ وصلت الإيرادات ١٠١ مليون دينار كويتي(٥٨)، بينما بلغت في العام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ إلى ١٨٣,٥ مليون دينار كويتي(٥٩)؛ بما يقارب الضعف، وهذا يدل على أن الحكومة والشعب كانوا يسيرون بقوة لتأميم النفط الكويتي.

كما تمكنت السياسة البترولية الكويتية من تحقيق أمرين مهمين، أولهما: أن المساس بالأسعار المعلنة لنفط الكويت لم يعد من قبيل ما تستقل الشركات بالبت فيه وحدها بل يستدعي دائماً التشاور مع الحكومة.

والأمر الثاني: أن مستوى الإنتاج الكويتي ومعدلات نموه السنوية يجب أن تراعى في تحديدها ضخامة الاحتياطي البترولي الكويتي المتاح للاستغلال، وانخفاض نفقات استغلالها عن مثيلاتها في جميع الدول المنتجة الأخرى،

---

(٥٧) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ص ١٨-٢٠١.

(٥٨) المجموعة الإحصائية السنوية. (١٩٦٧). مجلس التخطيط. الإدارة المركزية. العدد ٤. ص ٢٢١.

(٥٩) الخرس، محمد. (١٩٧٥). دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي. مجلس التخطيط. إدارة التخطيط الاجتماعي. الكويت. ص ١٤.

* يمتاز إنتاج نفط الكويت بانخفاض تكاليف استخراجه إلى أدنى مستوى من التكلفة في العالم؛ فإحدى الدراسات أشارت إلى أن تكلفة البرميل الواحد في الكويت ٧ سنتات أمريكية، بينما تبلغ في الولايات المتحدة ٧٥ سنتاً أمريكياً، للمزيد انظر: الخرس، محمد. (١٩٧٥). دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي. ص ١٦.

ومعدل نمو الطلب العالمي على النفط، كما يجب أن تواكب متطلبات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكويت والوفاء بالتزاماتها الدولية(٦٠).

إلى جانب فك الاحتكارات النفطية نظر الكويتيون إلى كمية النفط التي تشحن من الكويت يومياً؛ حيث تصل إلى نحو عشر سفن، جميعها تحمل العلم الأجنبي مع معرفتهم بأن نفط الكويت يكلف أصحاب الامتياز أقل من غيره(٦١)، وبالنظر إلى التسهيلات المقدمة أيضاً نشطت حركة الناقلات وزادت، ففي عام ١٩٥٢ بلغ عدد الناقلات التي حملت النفط من الكويت ٢٢٨٠ ناقلة(٦٢).

وأمام تزايد أعداد الناقلات كان لا بد أن تكون للكويت سفن تنقل نفطها لعدة أسباب، أولها: إحياء لماضي الكويت البحري*، وثانيها: أن الكويت أحق من السفن الأجنبية باستثمار نفطها، وثالثها: رفع العلم الكويتي على الناقلات وهي تجوب العالم مما يعرف العالم بالكويت(٦٣).

من هذا المنطلق سعى الكويتيون إلى الاستفادة من نقل نفطهم، وكانوا على يقين بأنهم سيواجهون صعوبات من أصحاب الامتياز لعدة أسباب، أهمها أنه ليس في مصلحتهم أن يكون البلد المنتج يملك وسائط النقل، كما أنهم لا يريدون أن تفتح الكويت باب التملك أمام بقية دول الخليج العربي، وكان هذا ما حدث فعلاً، إلا أنهم طرحوا مشروع تأسيس (شركة ناقلات النفط) Kuwait Oil Tanker Company، واتصلوا بالمسؤولين في الحكومة الكويتية، الذين باركوا هذه

(٦٠) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص٢١٤.

(٦١) الشهاب، يوسف. (٢٠١٠). رجال في تاريخ الكويت. جـ ١، ط٣. دولة الكويت: وزارة الإعلام. ص ٢٩١.

(٦٢) ديكسون، هـ. ر. ب، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

* عند بداية القرن العشرين بلغ عدد السفن المستخدمة في الغوص على اللؤلؤ فقط ٨١٢ سفينة. للمزيد: القناعي، يوسف. (١٩٨٨). صفحات من تاريخ الكويت. ط٥. دولة الكويت: ذات السلاسل. ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. ص ٧١.

(٦٣) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ص ٢٩١-٢٩٨.

الخطوة وأيدوها، وتأسست الشركة في سبتمبر ١٩٥٧م برأسمال ٧٦,٦٨٤,٦٠٠ روبية بما يعادل ٥,٦٨٠,٣٤٠ جنيهاً إسترلينياً؛ حيث اكتتب المؤسسون في جزء منه، وطرح الباقي للاكتتاب العام، وانتخبت أول مجلس لإدارتها(٦٤).

كانت الخطوة الأولى بعد تأسيس الشركة الاتصال بشركة نفط الكويت، وأبلغتها عن قيام الشركة وأهدافها، كما تم الاتفاق مع (شركة ساسيبو اليابانية) على بناء (الناقلة كاظمة) بسعر ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه إسترليني، ولم يكن باستطاعة الشركة في بداية تأسيسها توفيره، فطلبت من الحكومة منحها قرضاً، فوافقت الحكومة، وتم بناء الناقلة ووصلت إلى الكويت في ١٩٥٩(٦٥).

من هنا يتضح دعم الحكومة الكويتية لأي خطوة كانت مطروحة من قبل التجار لفك الاحتكارات النفطية.

حول الموقف البريطاني من تأسيس (شركة ناقلات النفط) يذكر عبد العزيز الصقر أحد مؤسسيها أنه: "أنه أثناء المفاوضات مع شركة BP البريطانية* على تنويل (الناقلة وربة) و(الناقلة الصبية)، قال لي أحد أعضاء وفد الشركة: ألا يكفيكم أن يرتفع علمكم على ناقلة واحدة، قلت له نعم، ونحن نعرف دور محمد مصدق في فرض إرادة بلاده الوطنية على شركات النفط الأجنبية، وحينها شعر بأن ما نطلبه ليس صدفة، بل هو حق شرعي للكويت كبلد منتج وتكلفة استخراج نفطها منخفضة، وكل عوائد الإنتاج والنقل يستفيد منها الأجنبي"(٦٦).

وبعد إصرار الكويتيين وعزيمتهم استمرت (شركة ناقلات النفط) في

---

(٦٤) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

(٦٥) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ص ٢٩١-٢٩٨.

* هي شركة النفط الإنجليزية الإيرانية التي أسست شركة نفط الكويت المحدودة في عام ١٩٣٤ مع شركة الخليج الأمريكية، وتعرف الآن باسم شركة البترول البريطانية BP، للمزيد انظر: الموقع الإلكتروني لشركة نفط الكويت KOCKW.COM.

(٦٦) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ٢٩٦.

تطورها، وقامت ببناء بواخر أخرى وصل عددها إلى عشر بواخر للنفط وأربع ناقلات للغاز(٦٧).

مع هذا التقدم الذي حققه الكويتيون كانت نظرة شركات النفط الأجنبية نظرة استعمارية لم تتغير، وهذا ما لاحظه عبدالعزيز الصقر حينما كان يجري مفاوضات في لندن حول تنويل الناقلة (عربية) مع نائب رئيس مجلس إدارة شركة BP، الذي تشدد بعدم إعطاء حق الأفضلية فيما يتعلق بالنول للسفن الكويتية، وبرر تشدده في أنه يراعي مواقف بقية الدول الأخرى المنتجة للنفط كإيران، وتخوفه من مطالبتها بالمطالب نفسها التي طلبها الكويتيون(٦٨).

إلى جانب نجاح الكويتيين في الاستفادة من نقل نفطهم، اكتشف المسؤولون في شركة الناقلات أن الكويت لم تكن تستفيد من الغاز الطبيعي، الذي كانت تنتجه (شركة نفط الكويت) في أثناء عملها في استخراج النفط، وكان يذهب هدراً، ولذلك فكرت شركة الناقلات في إمكانية الاستفادة من ذلك الغاز المحترق، بأن تستلمه من (شركة نفط الكويت)، وتؤسس مصنعاً لإنتاجه وتعبئته بالقناني، كما هو معمول به في دول أخرى(٦٩).

وعلى هذا الأساس سارعت الشركة إلى الحكومة للحصول على ترخيص يسمح لها بذلك، وقد حصلت عليه فأنشأت مصنعاً على مساحة تقدر بـ ٢٢ ألف متر مربع في منطقة الشويخ، وقامت باستيراد القناني المخصصة لتعبئة الغاز من مصانع متخصصة في أوروبا(٧٠).

وبذلك الإنجاز استطاعت شركة الناقلات سد حاجة البلاد من الغاز؛ حيث كانت البيوت الكويتية قبل إنشاء الشركة تستعمل الأخشاب والفحم للطهي، لكنها

---

(٦٧) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٦٨) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ص ٢٩١–٢٩٨.

(٦٩) أصداء الذاكرة. (٢٠١٤). **صحيفة القبس**. دولة الكويت. العدد ١٤٦٧٧هـ/ ١٠ أكتوبر ٢٠١٤.

(٧٠) أصداء الذاكرة. (٢٠١٤). **صحيفة القبس**. المصدر السابق.

دخلت عصراً جديداً من التحضر عبر تلك الخطوة التي تعد من أولى ثمار شركة الناقلات وفوائدها، وأثرها في الارتقاء بمستوى معيشة الفرد الكويتي(٧١).

الجدير بالذكر أنه نتيجة لترسيخ البريطانيين لثقافة الاحتكار في عقول بعض التجار، ظهر قبل طرح هذا المشروع فريق من التجار في أوائل الخمسينيات سعى لاحتكار (الغاز)، الذي لا يستغني عنه الغني والفقير على السواء، إلا أن الكويتيين طلبوا من إدارة الكهرباء في عام ١٩٥٣ أن كل شيء يتصل بالصالح العام يجب أن يؤمم ويجري تحت إشراف الحكومة وإلا عرضت مقدرات الوطن والشعب للاستغلال والنهب(٧٢).

استمرت جهود الحكومة الكويتية والوطنيين، الذين لعبوا دوراً من خلال (مجلس الأمة) في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٥م في إسقاط العديد من الاتفاقيات النفطية، مثل (اتفاقية تنفيق العوائد النفطية) التي طرحت في المجلس بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٦٥م، التي فرضتها شركات النفط الكبرى، واللافت للنظر أن المجلس كان قد أسقطها بعد أن أقرتها ثلاث دول نفطية هي: إيران والسعودية وقطر، وكان أداء المجلس في هذا الميدان محل اهتمام الصحف العالمية؛ فقد رأت فيه مجلة الـ (Economist) البريطانية حدثاً عالمياً مفاجئاً؛ لأنها كانت تعد هذا المجلس بصاماً Rubber Stamp(٧٣).

ونتيجة لهذه الجهود حققت حكومة الكويت سيطرتها التامة على ثروتها النفطية، وقد بدأ ذلك بإعلانها في مارس ١٩٧٥م امتلاك مصالح شركتي (بريتش بتروليوم) و (غلف أوبل) في شركة نفط الكويت البالغة "٤٠٪"، ثم دخلت إثر ذلك سلسلة من المفاوضات مع الشركتين المذكورتين انتهت بالاتفاق

(٧١) أصداء الذاكرة. (٢٠١٤). **صحيفة القبس**. المصدر السابق.

(٧٢) أحاديث السوق. (١٩٥٣). **مجلة الإيمان**. دولة الكويت. المجلد الأول. العدد ٥. السنة الأولى. مايو ١٩٥٣. ص ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٧٣) الخطيب، أحمد. (٢٠٠٧). الكويت من الإمارة إلى الدولة. ط٢. الدار البيضاء. المغرب: المركز الثقافي العربي. ص ٢٩٣.

على شروط التملك في ١ ديسمبر ١٩٧٥م بأثر رجعي يبدأ من يوم إعلان الحكومة قرار التملك، كذلك عندما وجدت الحكومة أيلولة أسهم القطاع الخاص في شركة البترول الوطنية الكويتية إلى الدولة يمثل الحل الأمثل لتحقيق الوفاق بين منطلقات السياسة البترولية ومتطلباتها في المستقبل المحفوف بكثير من التحديات والمخاطر حققت في ١٧ مايو ١٩٧٥م السيطرة الكاملة على شركة البترول الوطنية الكويتية، وذلك بامتلاك حصة القطاع الخاص البالغة "٤٠٪"(٧٤).

إلى جانب ذلك حرص نواب مجلس الأمة أيضاً على تحقيق السيطرة الفعلية على النفط حتى بعد التأميم؛ فعندما نوقش التقرير التاسع والأربعون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون المقدم من الحكومة باعتماد ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية ١٩٧٦/١٩٧٧، قال النائب سامي المنيس: "صحيح أنه قد تحققت السيطرة الوطنية ولكن بتقديري أن ما حقق قد تحقق شكلياً، وفي هذا المجلس عندما طرح مشروع قانون السيطرة الوطنية كان التحذير يأتي تلو التحذير، لقد سيطرنا فعلاً بالقانون على ثروتنا الوطنية، ولكننا لا نريد أن تكون هذه السيطرة سيطرة شكلية ".

لقد اعتبرت الحكومة هذه الملاحظات في مجملها قيمة، ووعدت بتنفيذ الرغبة الشعبية في السيطرة الكاملة(٧٥).

## فك احتكار المناقصات الحكومية من الشركات البريطانية:

في بداية برنامج التنمية في الكويت قام هاستيد* – منسق التنمية البريطاني – بإعطاء الجزء الأكبر من مشاريع البرامج إلى خمس شركات

(٧٤) الفصل التشريعي الرابع. دور الانعقاد العادي الثاني. الجلسة الحادية والعشرون، ٢٠ رجب ١٣٩٦هـ/ ١٧ يوليو ١٩٧٦م.

(٧٥) الفصل التشريعي الرابع. دور الانعقاد العادي الثاني. الجلسة العشرون. ١٧ رجب ١٣٩٦هـ/ ١٤ يوليو ١٩٧٦م.

* هاستيد: خبير بريطاني في تخطيط المدن استعانت الحكومة الكويتية، فكان المجلس البلدي يستعين به عندما يناقش الأوضاع العمرانية، للمزيد انظر: صحيفة القبس: محمد مساعد الصالح، اسألوا هستيد، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦م.

بريطانية وشركائها المحليين، وحرم العديد من الشركات البريطانية ووكلائها المحليين من الاستفادة من الإنفاق الحكومي، وقد واجه هذا الأمر معارضة شديدة من قبل التجار الكويتيين(٧٦)، الذين طلبوا من الحكومة رعاية التجارة وتنظيمها، وذلك لعدم وجود (غرفة تجارية كويتية) تنظم التجارة وترعاها، وتتولى جمع شمل التجار تحت سقف واحد، وحل النزاعات التجارية(٧٧).

حققت هذه المعارضة أغراضها بأن قامت الحكومة الكويتية بإلغاء العقود المبرمة مع الشركات الخمس، والسماح لها بدخول المناقصات العامة على الأسس نفسها التي تعامل بها الشركات الأخرى(٧٨)، كما أن الشيخ عبدالله السالم اشترط في عام ١٩٥٢ أن تمنح العقود إلى المؤسسات التي لها شركاء محليون(٧٩)، على أن تكون الشراكة مناصفة(٨٠).

حاولت الشركات البريطانية أن تتخلص من هذا القيد إلا أن الشيخ عبدالله السالم كان مصراً عليه، فما كان منها إلا الإذعان والقبول(٨١).

لقد كان واضحاً أن البريطانيين يحاولون ترسيخ ثقافتهم القديمة (الاحتكارية) في عقول بعض التجار، بالإضافة إلى زراعة الفتنة والشقاق بين أوساط التجار، حتى إن المعينين منهم في الدوائر الحكومية الكويتية كانوا يقللون من قدر الكفاءات الوطنية، فمثلاً كان رئيس الأطباء في المستشفى

(٧٦) النجار، غانم. (٢٠٠٠). مدخل للتطور السياسي في الكويت. ط٣. دولة الكويت: دار قرطاس للنشر. ص ٤٣-٤٤.

(٧٧) أحاديث السوق. (١٩٥٣). **مجلة الإيمان**. دولة الكويت. المجلد الأول. العدد ٥. السنة الأولى. مايو ١٩٥٣. ص ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٧٨) غانم النجار، المرجع السابق، ص ص ٤٣-٤٤.

(٧٩) مريم جويس، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٨٠) غانم النجار، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٨١) غانم النجار، المرجع السابق، ص ٤٣.

الأميري الدكتور بري عندما عُين أول طبيب كويتي في المستشفى الدكتور أحمد الخطيب خصص له راتباً يساوي نصف الرواتب التي تعطى للأطباء الآخرين، كما أنه كان يرفض اقتراحاته لتطوير ومعالجة النقص في الخدمات الطبية[٨٢]، إلا أن رئيس دائرة الصحة الشيخ فهد السالم الصباح حد من نفوذ بري، وعين الدكتور سعيد عبده من مصر[٨٣].

استمرت الحكومة الكويتية في الإصلاحات والحد من نفوذ الأجانب؛ فقد صدرت في عام ١٩٥٤ تعليمات وقواعد خاصة بحق ممارسة العمل في الكويت للحد من نفوذ الأجانب، كان من أبرزها الحصول على تصريح من قبل شريك أو كفيل كويتي[٨٤]، بالإضافة إلى إنشاء ديوان للمحاسبة لمراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها[٨٥].

ونتيجة لهذه الإصلاحات كانت الكويت محل إعجاب الصحف الغربية؛ فقد نشرت صحيفة (الإيكو نوميست) مقالاً في ٢ يوليو ١٩٥٥م تحدثت فيه عن علاقات شركات البترول بحكومات دول الشرق الأوسط* ومنح المناقصات

---

(٨٢) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٨٣) لقاء شخصي مع برجس البرجس عن دائرة الصحة. ١٤ أبريل ٢٠١٢م. (من مسؤولي دائرة الصحة في الخمسينيات وتولى العديد من المناصب في الصحة حتى السبعينيات).

(٨٤) إدارة البلدية. (١٩٥٤). صحيفة **الكويت اليوم**. العدد ٣. السنة الأولى. ٣٠ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٤م. ص ٩.

(٨٥) إدارة البلدية. (١٩٥٤). صحيفة **الكويت اليوم**. العدد ٢. السنة الأولى. ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ/ ١٨ ديسمبر ١٩٥٤م. ص ٩.

* كانت حكومة إيران لا تقبل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها شركات البترول، أما المملكة العربية السعودية فكانت تفرض على (شركة أرامكو) تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لسكان مناطق آبار البترول، للمزيد انظر: الكويت في صحف العالم. (١٩٥٥). صحيفة الكويت اليوم. العدد ٣٣. ١٠ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ/ ٣٠ يوليو ١٩٥٥م. ص ٨.

الحكومية، وقد كانت الحكومة الكويتية تفضل التعامل مع شركات لمقاولين من بلاد الشرق الأوسط على المقاولين الأجانب في مناقصاتها(٨٦).

وعلى الرغم من وجود الضوابط التي تحد من الاحتكارات، فإن الشركات البريطانية كانت تحاول بين حين وآخر فرض نفسها عن طريق تدخل سفيرها، فعندما كان المسؤولون عن تجهيز مستشفى الصباح ١٩٦٢، يطمحون لتجهيزات أفضل، واجهوا ضغوطاً لفرض تجهيزات بريطانية أقل كفاءة، إلا أن المسؤول عن التجهيزات برجس البرجس رفض هذه الضغوط وطالب بتجهيزات للمواصفات الدولية(٨٧).

أحدث هذا القرار انزعاجاً عند البريطانيين؛ فزار سفيرهم البرجس، وقال له: "هل لديكم ملاحظات جعلتكم تتحولون إلى مواصفات أخرى؟ فقال له البرجس: "إن هذا الأمر خاص بنا، مثلما تريد لبلدك الأفضل نحن نريد لبلدنا الأفضل، فنحن نسير وفقاً لمصلحة بلدنا" (٨٨).

تحققت هذه الإنجازات نتيجة تضافر جهود الوطنيين ودعم الشيخ عبدالله السالم، الذي تميز عهده بصدور العديد من الصحف وقيام مؤسسات المجتمع المدني، كما كان حريصاً على مساندة الوطنيين في مواجهة الشركات الأجنبية، وعلى سبيل المثال كان البريد يخضع لإدارة شركة إنجليزية توزع البريد الإسرائيلي في الكويت، فقامت لجنة وطنية (كل مواطن خفير) بتصوير البريد ونشره في الصحف، فاستدعى الشيخ عبدالله السالم القنصل الإنجليزي، وقال له: " أنتم أصدقاء لإسرائيل ولا تستطيعون أن تمنعوا هذه الرسائل، وهذا

---

(٨٦) الكويت في صحف العالم. (١٩٥٥). صحيفة **الكويت اليوم**. العدد ٣٣. ١٠ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ/ ٣٠ يوليو ١٩٥٥م. ص ٨.

(٨٧) البرجس، برجس. (٢٠١١). **مجلة بريق الدانة**. العدد ٩٤. أكتوبر ٢٠١١م. ص ٣٠.

(٨٨) البرجس، برجس. (٢٠١١). **مجلة بريق الدانة**. العدد ٩٤. أكتوبر ٢٠١١م. ص ٣٠.

يحرجني أمام شعبي فإذا أممت الشركة ومنعت الرسائل رفعت عنكم الحرج "، وبالفعل تم تأميم البريد(٨٩).

## تأميم البنوك ١٩٥٢-١٩٧١م:

مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين حدث تنافس بين بنوك المنطقة لفتح فروع لها في الكويت، منها (البنك العثماني) في (البصرة)، الذي تقدم في ٤ مارس ١٩٣٥م لفتح فرع له(٩٠)، كذلك (البنك العربي) في القدس، الذي بدوره قام بتحذير السلطة الكويتية من التعامل مع المؤسسات الأجنبية، ونصحها باتباع نهج الاستقلال الاقتصادي؛ لأنه مقياس الرقي والحضارة(٩١).

ولعل خبرات إدارة (البنك العربي) جاءت من خلال تجربتها المريرة مع الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي ساعد اليهود في سلب الأراضي الفلسطينية، لذلك كانت تنصح السلطة الكويتية باستقلالها الاقتصادي والاعتماد على المؤسسات الوطنية، حتى لا تتضرر من سياسة البريطانيين الاحتكارية.

أمام هذه الطلبات وضع الإنجليز شروطاً تعسفية على البنوك المتقدمة للعمل في الكويت، من أبرزها أن يكون مدير البنك إنجليزياً(٩٢)؛ حتى تراقب أعمال تلك البنوك، وقد نجحوا بهذا الشرط التعسفي في إبعاد هذه البنوك؛ مما أتاح الفرصة أمام بنوكهم للعمل في الكويت دون غيرها من البنوك.

ونتيجة لهذه السياسة التعسفية تأخر فتح البنوك في الكويت؛ مما أثر على النشاط التجاري فيها، خاصةً أن التجار الكويتيين كانوا بحاجة ماسة إليها، حتى جرت مباحثات في ديسمبر ١٩٤١م بين سكرتير الحاكم و(المصرف

---

(٨٩) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٩٠) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.646.

(٩١) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.675.

(٩٢) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899Ù1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.653.

الإمبراطوري الإيراني*) حول فتح فرع له(٩٣)، وانتهت بتوقيع اتفاقية بين الشيخ أحمد الجابر و(المصرف الإمبراطوري الإيراني*) في ١٨ ديسمبر ١٩٤١م على فتح فرع له(٩٤).

والجدير بالذكر أنه عندما كانت تجرى المباحثات بين الشيخ أحمد الجابر والمصرف حول شروط العقد كان المصرف يطمح في إعطائه فترة امتياز لمدة خمسة وعشرين عاماً، لكن الشيخ أحمد الجابر بعد استشارة مستشاريه، منهم خالد الزيد، الذي كان رأيه أن تكون الفترة خمس سنوات، وإذا أثبت البنك جدارته في الخدمات فالمدة قابلة للتجديد عشرين عاماً أخرى(٩٥).

يقول الدكتور عبدالملك التميمي: "إن السلطات البريطانية كانت حريصة على افتتاح فرع لهذا البنك في الكويت لمعرفتها الأكيدة بأهمية الكويت كبلد سيصبح منتجاً رئيسياً للنفط، وللنشاط التجاري المهمّ(٩٦).

بدأ المصرف الإمبراطوري عمله في عام ١٩٤٢(٩٧)، وعين له بريطاني هو السيد ماثيسون مديراً للبنك؛ لأنه أسهم في تأسيس البنك والبحث عن مقر له في موقع قريب من النشاط التجاري، وقد قدمت له شركة نفط الكويت خزانة حديدية

---

* البنك الإمبراطوري الإيراني مقره طهران، وكان يسمى في اللغة الفارسية (البنك الشاهنشاهي في إيران والشرق الأوسط)، ومع قيام محمد مصدق بتأميم البترول، ساءت العلاقات الإيرانية البريطانية وتغير اسم البنك إلى (البنك البريطاني في الشرق الأوسط)، للمزيد انظر: منصور، علي. (٢٠١٣). ٦٠ سنة على كرسي البنك. **صحيفة القبس**. العدد ١٤٣٤٢. ٤ مايو ٢٠١٣.

(٩٣) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.681.

(٩٤) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, Volume 9 Archive Editions, 1994, p.689.

(٩٥) آل رشيد، جواد. (٢٠٠٧). صفحات من الذاكرة. **صحيفة القبس**. العدد ١٢٠٩٤. ٢ فبراير ٢٠٠٧م.

(٩٦) التميمي، عبدالمالك. الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية. ص ١٥٦.

(٩٧) عبدالله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٨٤.

للأموال، كما قدم عدد من التجار الكويتيين مكاتب وكراسي للبنك، وأعار فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في البصرة فرع الكويت رئيس الكتبة لديه، ومساعداً تجارياً لمدة شهر للمساعدة في عملية التأسيس، ومن ثم بدأ توظيف صرافين اثنين وكاتبين محلياً ليس لديهم خبرة في النشاط المصرفي(٩٨).

ومن الخدمات التي كان يقدمها الإيداعات وفتح الحسابات الجارية(٩٩)، التي كان من بينها حسابات لتجار كويتيين، من أصحاب لهم اعتمادات البضائع للهند وغيرها(١٠٠)، بالإضافة إلى ذلك كان البنك يقدم القروض لهم بفائدة تبلغ ٥٪، كما افتتح صرف العملات لاستيراد البضائع من الهند(١٠١).

من خلال هذه الخدمات، وإن كان بعضها غير مقبول عند الكويتيين كالقروض (الربوية) التي حرمها الإسلام، فإنه سهل عليهم تعاملاتهم التجارية الداخلية والخارجية، لكنهم في عام ١٩٤٩ لم يكونوا راضين عن خدمات البنك، فضلاً عن تعامله مع التجار بما لا يناسب طبيعتهم(١٠٢).

إن الكويتيين كانوا على معرفة بضعف مستوى خدمات البنك، خاصةً بعدما زاروا مصر وشاهدوا البنوك هناك؛ فقد لفت أنظارهم تكوين نواد لأعضائها، كنادي (شركات بنك مصر)، وهذا على عكس ما يرونه في (البنك البريطاني)، الذي يجني أرباحاً طائلة من دون أن ينشئ أي ناد لموظفيه(١٠٣).

---

(٩٨) عبدالمالك التميمي، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٩٩) آل رشيد، جواد. (٢٠٠٧). صفحات من الذاكرة. **صحيفة القبس**. العدد ١٢٠٩٤. ٢ فبراير ٢٠٠٧م.

(١٠٠) الصراف، علي. (٢٠٠٩). **صحيفة الأنباء**. دولة الكويت. ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩م. ص ١٠.

(١٠١) آل رشيد، جواد. (٢٠٠٧). صفحات من الذاكرة. **صحيفة القبس**. العدد ١٢٠٩٤. ٢ فبراير ٢٠٠٧م.

(١٠٢) ٦٠ عاماً في خدمة الكويت. (٢٠١٢). بنك الكويت الوطني. ص ٣.

(١٠٣) الشرباصي، أحمد. (١٩٥٣) ط١. مصر: دار الكتاب العربي. ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م. ص ص ١٤٨-١٤٩.

ونتيجة لهذه الأسباب ولسبب رئيس طرحت فكرة تأسيس بنك كويتي في عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، وهذا السبب هو طلب البنك كفيلاً عندما أراد التاجر خليفة الغنيم فتح اعتماد تجاري له، فأحدث هذا الطلب ردة فعل لديه؛ فما كان منه إلا أن عرض على التجار - ومنهم مشعان الخضير - فكرة تأسيس بنك كويتي يريحهم من شروط البنك البريطاني، فوافقوا وعرضوا الأمر على الشيخ عبدالله السالم، الذي وافق وشجع الفكرة[١٠٤]، وشرط أن يكون رأس ماله وطنياً مائة بالمائة[١٠٥].

وأمام هذه التطورات لم يكن البريطانيون راضين عن فتح بنك ينافس بنكهم، خاصةً أن عقد تأسيس البنك البريطاني مع حكومة الكويت ينص على عدم السماح بإنشاء بنوك أخرى، وكان رد الشيخ عبدالله السالم أن ذلك لا ينطبق على إنشاء بنوك محلية داخل البلاد*.

تابع المعتمد البريطاني باهتمام ما يدور في هذا الشأن ليبلغ به إدارته، ونظراً لحساسية وأهمية الشروع في إنشاء بنك وطني بالكويت، وجه عدداً من الرسائل السرية إلى وزارة خارجيته معبراً فيها عن قلقه وتخوفه هو ومسؤولي البنك البريطاني من تأسيس البنك الوطني، خاصةً أنه كشفت مجموعة من الوثائق السرية عن مدى حرص المؤسسين والدعم المادي والمعنوي الذي قدمه الشيخ عبدالله السالم لهم منذ أن عرضوا عليه الفكرة ومروراً بمحاولاته المتواصلة مع المعتمد البريطاني لإزالة جميع العراقيل التي وضعت لمنع إنشاء البنك[١٠٦]، كما أن الشيخ هو الذي أوضح للبريطانيين أن وقوفهم ضد رغبة الكويتيين، يكون وقوفاً ضد حقوقهم الوطنية كمواطنين، كما ألمح بالتهديد حين

---

(١٠٤) الشهاب، يوسف. (١٩٩٤). رجال في تاريخ الكويت. جـ٢. دولة الكويت: وزارة الإعلام. ص ص ٢٩١-٢٩٢.

(١٠٥) عبدالله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٨٥.

* أول مصرف وطني في البلاد والخليج فتح أبوابه للعملاء قبل ٥٤ عاماً. (٢٠٠٦). **صحيفة القبس**. العدد ١٢٠١٦. ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م.

(١٠٦) ٦٠ عاماً في خدمة الكويت. (٢٠١٢). بنك الكويت الوطني. ص ٣.

أشار إلى أن أية محاولة من قبل البنك البريطاني لعرقلة مشروع البنك الوطني، ستؤدي بالضرورة إلى إفساد العلاقة الطيبة القائمة بينه وبين بريطانيا(١٠٧).

أمام هذا التصور اقتنع البريطانيون بقوة الشيخ عبدالله السالم، وخوفاً من أن يخسروه، تراجعوا عن معارضتهم للمشروع(١٠٨)، وسمح الشيخ عبدالله السالم بإنشاء بنك الكويت الوطني في ٢٤ شعبان ١٣٧١هـ/ ١٩ مايو ١٩٥٢م، وافتتح في ١٥ نوفمبر ١٩٥٢م باعتباره شركة مساهمة كويتية* للقيام بالأعمال المصرفية، وبذلك يعد أول مصرف وطني في منطقة الخليج العربي(١٠٩).

إضافة إلى ذلك قدم الشيخ عبدالله السالم مساعدة مالية كبيرة للبنك(١١٠)، بقيمة نصف مليون دولار ومليون جنيه إسترليني(١١١)، وكان رأس مال البنك ١٣،١٠٠،٠٠٠ روبية(١١٢)، ووصلت أرباحه للسنة المالية ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣م إلى ١،٧٣٤،٣٩٩ روبية(١١٣).

---

(١٠٧) غانم النجار، المرجع السابق، ص ٤٤.

(١٠٨) غانم النجار، المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٥.

* تشكل مجلس إدارة أول بنك كويتي (البنك الوطني) عام ١٩٥٢ برئاسة خالد الزيد الخالد وأحمد سعود الخالد نائباً للرئيس والأعضاء محمد الخرافي وسيد علي سيد سليمان وخليفة الغنيم وخالد الحمد وعبدالعزيز الصقر ويعقوب الحمد ويوسف إبراهيم الغانم ويوسف الفليج ومرزوق بودي وفهد المرزوق، للمزيد انظر: الشهاب، يوسف. (١٩٩٤). رجال في تاريخ الكويت. جـ٢. دولة الكويت: وزارة الإعلام. ص ص ٢٩١-٢٩٢.

(١٠٩) أول مصرف وطني في البلاد والخليج فتح أبوابه للعملاء قبل ٥٤ عاما. (٢٠٠٦). **صحيفة القبس**. العدد ١٢٠١٦. ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م.

(١١٠) يوسف الشهاب، (٢٠١٠). رجال في تاريخ الكويت. جـ ١. ط٣. دولة الكويت: وزارة الإعلام. ص ١٢٥.

(١١١) عبد الله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(١١٢) يوسف الشهاب، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(١١٣) بنك الكويت الوطني. تقارير مجلس الإدارة وميزانيات البنك والبيانات الحسابية الختامية للسنوات ١٩٥٣-١٩٧٢م. دولة الكويت.

وعلى الرغم مما حققه البنك من تقدم* فإن الكويتيين لم يكونوا راضين عن وجود مدير إنجليزي له، وعدم الاعتماد على الكفاءات المحلية والعربية، وكونه يستعمل اللغة الإنجليزية في معاملاته، لذلك وجه القوميون العرب رسالة للبنك لإصلاح وتعريب لغته وإدارته(١١٤).

وبعد مرور ٢٥ عاماً على الاتفاقية الكويتية مع البنك البريطاني في عام ١٩٧١ ومع انتشار البنوك الوطنية وتأسيس بنك الكويت المركزي في عام ١٩٦٨ لم يُجدد للبنك، وتحول إلى (بنك الكويت والشرق الأوسط)، الذي اشترى أموال البنك البريطاني(١١٥)، كما شهدت فترة السبعينيات تأسيس العديد من البنوك، وكان من أبرزها البنوك الإسلامية كبيت التمويل الكويتي في عام ١٩٧٧، الذي يطبق المنهج الإسلامي في تعاملاته.

## الخاتمة:

١ – كان النفوذ البريطاني – من خلال اتفاقية الحماية البريطانية الكويتية ١٨٩٩ – سبباً في وجود الاحتكارات التجارية في الكويت.

٢ – لعبت المؤثرات الخارجية والداخلية دوراً في تشكيل الوعي السياسي عند العناصر الوطنية الكويتية، وكيفية التعامل مع المستعمر البريطاني.

٣ – كانت سياسة الغرب العدوانية في العالم العربي وراء بغض الكويتيين للغرب.

---

* لعب البنك الوطني دورا رئيساً في استبدال العملة المحلية في عام ١٩٦١، عندما أصدر مجلس النقد الكويتي دنانير كويتية بدلاً من أوراق النقد من روبيات الخليج، وكان هذا الاستبدال ضرورة من ضروريات الاستقلال وإعطاء طابع الشخصية المستقلة لتتمتع الدولة بالسيادة على اقتصادها ونقدها، للمزيد انظر: **صحيفة القبس**. العدد ١٢٠١٦. ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م.

(١١٤) أحاديث السوق. (١٩٥٥). **مجلة الإيمان**. العدد ١٦. المجلد الثاني. السنة الثانية. أبريل ١٩٥٥م. ص ٥٦٤.

(١١٥) الصراف، علي. (٢٠٠٩). **صحيفة الأنباء**. ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩م. ص ١٠.

٤ – كان تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الشركات البريطانية للكويتيين – سبباً في سخط الكويتيين على بريطانيا.
٥ – نجح البريطانيون في ترسيخ ثقافة الاحتكار عند بعض التجار الكويتيين.
٦ – من الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حل المجلس التشريعي ١٩٣٨–١٩٣٩م، خوف بريطانيا من تأميم شركاتها.
٧ – تمتعت الكويت في فترة الخمسينيات بصحافة وطنية، كشفت الممارسات الاحتكارية.
٨ – تمتع التجار الكويتيون بعقلية ناضجة في التعامل مع المستعمر، وتأسيس العديد من الشركات الوطنية الناجحة.
٩ – دعم حكام الكويت المشاريع الوطنية التي تسهم في التخلص من الهيمنة الأجنبية على موارد الدولة.
١٠– قامت سياسة بريطانيا على إثارة الشقاق والنزاعات بين التجار الكويتيين لتأمين مصالحها.
١١– عمدت السياسة البريطانية في الكويت إلى السماح بعمل الشركات الغربية في الكويت كالأمريكية وغيرها، ولكنها كانت تمنع العربية كالبنك الفلسطيني حتى لا ينتقل المد القومي للكويت.
١٢– لعب القوميون الكويتيون دوراً مهماً في تأميم الشركات، ومنهم القائمون على (النادي الثقافي القومي) و(نادي الخريجين) والأعضاء في (مجلس الأمة).
١٣– كان تقدير نواب مجلس الأمة عن سيطرة الحكومة على النفط في عام ١٩٧٥ أنها شكلية.
١٤– على الرغم من تأسيس البنوك الوطنية في الخمسينيات، فإن من يتولى إدارتها كان مديراً أجنبياً.

# المصادر والمراجع

## أولاً – المصادر:

### – الوثائق:

### الوثائق المنشورة باللغة العربية.


- مضابط مجلس الأمة الكويتي:
- الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة العشرون، ١٧ رجب ١٣٩٦هـ، ١٤ يوليو ١٩٧٦م.
- الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد العادي الثاني، الجلسة الحادية والعشرون، ٢٠ رجب ١٣٩٦هـ، ١٧ يوليو ١٩٧٦م.


### الوثائق الأجنبية المنشورة.


- وثائق الممثلية السياسية (البريطانية) في الكويت (الوثائق العربية).
- Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949.
- Volume 3, Page: (574-606).
- Volume 9, Page: (646-649-639-653-675-681-689).


## ثانياً – المذكرات:


- العدساني، خالد. (دون تاريخ). مذكرات خالد سليمان العدساني. (غير منشورة).


## ثالثاً – لقاءات:


- لقاء شخصي مع برجس البرجس عن دائرة الصحة، من موظفي دائرة الصحة في أوائل الخمسينيات. تاريخ اللقاء ١٠ و ١٤ أبريل ٢٠١٢م.
- لقاء شخصي مع الأديب محمد السداح، أمين عام أول اتحاد للأندية الكويتية (١٩٥٧). بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

## رابعاً – المراجع العربية والمعربة:


- الحاتم، عبدالله. (٢٠٠٤). من هنا بدأت الكويت. ط٣. الجمهورية اللبنانية: المطبعة العصرية.
- التميمي، عبدالمالك. (١٩٩٢). الكويت والخليج العربي المعاصر أبحاث تاريخية. ط ١. دولة الكويت. مؤسسة الشراع العربي.
- الحجي، يعقوب يوسف. صناعة السفن الشراعية في الكويت.
- الخرس، محمد. (١٩٧٥). دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي. مجلس التخطيط. إدارة التخطيط الاجتماعي. الكويت.
- الخطيب، أحمد. (٢٠٠٧). الكويت من الإمارة إلى الدولة. ط٢. الدار البيضاء. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- الشهاب، يوسف. (٢٠١٠). رجال في تاريخ الكويت. جـ ١، ط٣. دولة الكويت: وزارة الإعلام.
- الشرباصي، أحمد. (١٩٥٣) ط١. مصر: دار الكتاب العربي. ١٣٧٣هـ١٩٥٣م.
- الشملان، سيف. (١٩٧٥). تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي. جـ١. ط١. دولة الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
- العدساني، خالد. (١٩٤٧). نصف عام للحكم النيابي في الكويت ٢ جمادى الأولى ١٣٥٧– ٢٥ شوال ١٣٥٧هـ. ط٢. بيروت.
- القناعي، يوسف. (١٩٨٨). صفحات من تاريخ الكويت. ط٥. دولة الكويت: ذات السلاسل.
- النجار، غانم. (٢٠٠٠). مدخل للتطور السياسي في الكويت. ط٣. دولة الكويت: دار قرطاس للنشر.
- جويس، مريم. (٢٠٠١). الكويت ١٩٤٥–١٩٩٦م رؤية إنجليزية–أمريكية. ترجمة: مفيد عبدوني. ط١. الجمهورية اللبنانية: دار أمواج للنشر والتوزيع.

- ديكسون، هـ. ر. ب. (٢٠٠٢). الكويت وجاراتها. ترجمة: فتوح الخترش. ط٢. دولة الكويت: دار ذات السلاسل.
- سلوت، ب.ج. (٢٠٠٨). مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة ١٨٩٦-١٩١٥م. ترجمة: السيد عيسوي أيوب. مراجعة وإشراف: عبدالله الغنيم. ط١. دولة الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- قلعجي، قدري. (١٩٧٥). النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت. دمشق: دار الكتاب العربي.
- ميلكوميان، يلينا. (٢٠١١). دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر. ترجمة: ماهر سلامة. ط ١. دولة الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

## خامساً - الدوريات:

- صحيفة الوسط البحرينية، مملكة البحرين.
- العدد ٤٥٣٢، ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ ٣/ فبراير ٢٠١٥م.
- صحيفة الأنباء، دولة الكويت.
- ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩م.
- صحيفة الكويت اليوم، دولة الكويت.
- العدد ٢، السنة الأولى، ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ/١٨ ديسمبر ١٩٥٤م.
- العدد ٣، السنة الأولى، ٣٠ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ/٢٥ ديسمبر ١٩٥٤م.
- العدد ٣٣، السنة الأولى، ١٠ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ/٣٠ يوليو ١٩٥٥م.
- العدد ٣٤، السنة الأولى. ٢٤ من ذي الحجة ١٣٧٤هـ/١٣ أغسطس ١٩٥٥م.
- العدد ٣٦، ٨ محرم ١٣٧٥هـ/ ٢٧ أغسطس ١٩٥٥م.
- صحيفة القبس، يومية، دولة الكويت.
- العدد ١٢٠١٦، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م.
- العدد ١٢٠٩٤، ٢ فبراير ٢٠٠٧م.

- ٢١ مارس ٢٠٠٧م.
- ٢٧ يوليو ٢٠١٠م.
- العدد ١٤٣٤٢، ٤ مايو ٢٠١٣م.
- العدد ١٤٦٧٧، ١٠ أكتوبر ٢٠١٤م.
- مجلة الإيمان، النادي الثقافي القومي، الكويت.
- العدد ٥، المجلد الأول، السنة الأولى، مايو ١٩٥٣م.
- العدد ١٦، المجلد الثاني، السنة الثانية، أبريل ١٩٥٥م.
- مجلة الكويت، مؤسسها عبدالعزيز الرشيد، عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.
- جـ ٦، المجلد الأول، صفر ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.
- مجلة بريق الدانة، الكويت.
- العدد ٩٤، الكويت، أكتوبر ٢٠١١م.
- مجلة الفجر، نادي الخريجين، دولة الكويت.
- العدد ١٤، السنة الأولى، ١٢ صفر١٣٧٤هـ/ ٤ مايو ١٩٥٤م.
- العدد ١٩، السنة الرابعة، ٢٦ شعبان ١٣٧٧هـ/١٧مارس ١٩٥٨م.
- العدد ٢٦، السنة الرابعة، ٢٤ شوال ١٣٧٧هـ/ ١٣ مايو ١٩٥٨م.
- العدد ٣٧، السنة الرابعة، ١٢ محرم ١٣٧٨هـ/ ١٩ يوليو ١٩٥٨م.
- العدد ٣٨، السنة الرابعة، ١٩ محرم ١٣٧٨هـ/ ٥ أغسطس ١٩٥٨م.
- العدد ٤٣، السنة الرابعة، ١٨ صفر١٣٧٨هـ/ ٩ سبتمبر ١٩٥٨م.
- العدد ٤٤، السنة الرابعة، ١٦ سبتمبر ١٩٥٨م.
- العدد ٦٠، السنة الرابعة، ٢ ديسمبر ١٩٥٨م.

## سادساً – إصدارات:

- المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٧م. (١٩٦٧). مجلس التخطيط. الإدارة المركزية. العدد ٤.
- ٦٠ عاماً في خدمة الكويت. (٢٠١٢). بنك الكويت الوطني.

- بنك الكويت الوطني. تقارير مجلس الإدارة وميزانيات البنك والبيانات الحسابية الختامية للسنوات ١٩٥٣-١٩٧٢م.

## سابعاً - المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني لشركة نفط الكويت. KOCKW.COM

- Foreign commercial privileges in State of Kuwait between (1935-1975 AD).
- Dr. Ayed Ateeq Juraid.